

تمديد فترة تقديم عروض مشروع «مترو الكويت» إلى 27 مايو

من لديهم الرغبة بطرح مشاريعهم وفق نظام الـ (بي. أو تي) الاستفادة من الموقع والتعرف على الإرشادات الخاصة بجميع تفاصيل المشاريع المتاحة. وأفاد بأنه بإمكان المهتمين مراجعة القانون رقم 7 لسنة 2008 واللائحة التنفيذية المنشورين على موقعه الإلكتروني إضافة إلى الدليل الإرشادي الخاص بالمشاريع بنسخته العربية-الإنجليزية الذي تم اعاده بالتعاون مع البنك الدولي.

الكويت - (كونا): مدد الجهاز الفني لدراسة المشروعات التنموية والمبادرات فترة تقديم العروض بشأن الخدمات الاستشارية الخاصة بمشروع (مترو الكويت) للشركات التي أبدت رغبتها حتى 27 مايو المقبل. ودعا الجهاز في بيان صحافي أمس الراغبين بالاستفادة من التمديد إلى مراجعة موقعه الإلكتروني للاطلاع على التفاصيل كافة. وأوضح أنه بات متاحاً أمام جميع

13

الهارون: قانون هيئة سوق المال أصبح نافذاً

إيهاب الملاخ



أحمد الهارون

اشترطات تتعلق بضرورة الالتزام بمعايير الحوكمة، وهذه المقترحات محل دراسة، حالياً. وذكر الوزير أن هناك مجموعة من شكاوى الإفصاح عرضت على لجنة السوق، وقد تم حفظها، بعد الإطلاع عليها، بشكل واف، ومستفيض، ولم يكشف الوزير عن طبيعة هذه الشكاوى، وأطرافها، وقال، إن اللجنة اعتمدت محاضر اللجان الفرعية، لاسيما محضر اللجنة الفنية، التي كانت قد اعتمدت إدراج شركة واحدة في السوق الرسمي، وأرجأت بت طلبات ثلاث شركات لمزيد من البيانات، كما اعتمدت الميزانية التقديرية للبورصة للسنة المقبلة 2010 إلى 2011، والتي تم رفعها في تقرير اللجنة المالية، وناقشت لجنة السوق، أصبحت محل تطبيق، حالياً، لاسيما فيما يتعلق بالمخالفات والعقوبات المقابلة، وأشار الوزير إلى أن اللجنة ناقشت مقترحات، قدمت إليها، في شأن تعديل بعض شروط الإدراج في سوق الكويت للأوراق المالية، تتضمن

أكد وزير التجارة والصناعة، رئيس لجنة سوق الكويت للأوراق المالية، أحمد الهارون، أن قانون هيئة سوق المال أصبح نافذاً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية، ومن ثم فهو مطبق فعلياً، الآن، ومن هذا المنطلق أصدر وزير العدل أخيراً، قراراً بإنشاء محكمة أسواق المال للنظر في القضايا المتعلقة بالتداول في أسواق الأوراق المالية، وأضاف الهارون، في تصريحه للصحافيين، عقب انتهاء اجتماع لجنة السوق، أمس، أن اللجنة حرصت بعد صدور القانون للالتزام، بما جاء فيه في خصوص استكمال إجراءات التطبيق في المواعيد المحددة، خصوصاً فيما يتعلق بتعيين مجلس المفوضين، والمحدد لها ثلاثة أشهر من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية، وإصدار اللائحة التنفيذية، خلال ستة أشهر من تعيين المفوضين، وتابع الهارون، أتمنى أن يقرأ المتداولون، وأن يعوا جيداً، ما جاء في القانون المذكور من نصوص،

أسهم مجموعة «أجيليتي» تستحوذ على 24 % من قيمة تداولات السوق

إيهاب الملاخ

ويرجع ذلك النشاط على اسهم المجموعة لاسيما سهم «أجيليتي» الذي شهد تداول 27.5 مليون سهم. إلى عودة السهم إلى التداول أمس عن نتائجها السنوية للعام الماضي 2009 وتحقيقها أرباحاً بقيمة 156 مليون دينار وتوصية مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 40 % . وقد حقق السهم مكاسب بـ 40 فلساً ليغلق على 640 فلساً. وعلى صعيد تداولات السوق أمس، ونتيجة اغلاق بعض الأسهم القيادية على مكاسب في أسعارها السوقية شهد السوق تبايناً بين مؤشرات، إذ تراجع المؤشر السعري 2.6 نقطة بنسبة 0.03 % ليغلق على 7549.4

استحوذت اسهم مجموعة شركة الخازن العمومية «أجيليتي» التي تضم «بيان»، و«وطنية»، و«معدان»، و«أجيليتي» باستثناء سهم شركة مركز سلطان الوقوف عن التداول بسبب تأخر إعلان الشركة عن نتائجها المالية للعام الماضي. استحوذت على 24 % من قيمة التداول الكلية البالغة 90.6 مليون دينار في سوق الكويت للأوراق المالية أمس. إذ تم تداول 65.845 مليون سهم من اسهم المجموعة تمثل 18.2 % من أحجام التداول الكلية للسوق البالغة 360 مليون سهم حققت ما قيمته 21.26 مليون دينار.

في محاضرة لشركة «كابيتال ستاندرز» عنه بورسلي: مفهوم الحوكمة وتنفيذه في الكويت مازال دون المستوى المطلوب

أميرة مصطفى



ريتشارد ويلسون ود. أماني بورسلي خلال المحاضرة تصوير قاسم باشا

وأكدت بورسلي من شركة «كابيتال ستاندرز» للتصنيف الائتماني، عقدت مساء أمس الأول محاضرة بعنوان «مقترح معايير حوكمة الشركات العامة لدولة الكويت»، في فندق جي دبليو ماريوت، شارك فيها خبير الحوكمة العالمي ريتشارد ويلسون، تناوالت أهمية حوكمة الشركات وفائدتها في تعزيز الشفافية. وأكدت رئيس مجلس إدارة كابيتال ستاندرز الدكتورة أماني بورسلي أن مفهوم الحوكمة وتنفيذه في الكويت مازال دون المستوى المطلوب، بالرغم من الأهمية المتزايدة لحوكمة الشركات في منطقة الشرق الأوسط، والتأثير الذي يمكن أن تحدثه هذه الحوكمة على قيمة وأداء الشركة وتكلفة رأس المال. وأوضحت بورسلي أن هذا المقترح الذي بادرت الشركة بإطلاقه يشمل على 7 عناصر ويساهم في تعزيز القطاع الخاص الكويتي، لاسيما الشركات العامة تطور أداءها وتنافسيتها وإنتاجيتها. وأضافت بورسلي أن «كابيتال ستاندرز» قامت بمراجعة الكثير من القوانين المحلية، مع الأخذ بالاعتبار العوامل المحلية، لموضع معايير خاصة بحوكمة الشركات.

وتعزز مستوى الالتزام بالمعايير المتأثر للحوكمة، مشيرة إلى أن هذا الأمر سيؤدي إلى تعزيز الرفع من مستوى الشفافية لديها. وأكدت بورسلي أن الهدف النهائي لمعايير الحوكمة، هو تعزيز ثقة المستثمرين في مجلس الإدارة وأنظمة الرقابة الداخلية، ومستويات الشفافية في الشركات التي تبتني هذه المعايير، مشيرة إلى أن هذا الأمر سينعكس بالإيجاب على تحسين كفاءة السوق المالي وتحقيق درجة عالية من النمو لقطاع الشركات والاقتصاد.

وأفادت بأن وضع آلية لاستكمال شريعات الحوكمة الحالية أحد أهداف معايير الحوكمة المقترحة والتي من شأنها تعزيز ثقة المستثمرين ومكانة الشركات الكويتية أمام المستثمرين الأجانب والجهات الرقابية.

وتعزز مستوى الالتزام بالمعايير المتأثر للحوكمة، مشيرة إلى أن هذا الأمر سيؤدي إلى تعزيز الرفع من مستوى الشفافية لديها. وأكدت بورسلي أن الهدف النهائي لمعايير الحوكمة، هو تعزيز ثقة المستثمرين في مجلس الإدارة وأنظمة الرقابة الداخلية، ومستويات الشفافية في الشركات التي تبتني هذه المعايير، مشيرة إلى أن هذا الأمر سينعكس بالإيجاب على تحسين كفاءة السوق المالي وتحقيق درجة عالية من النمو لقطاع الشركات والاقتصاد.

عموميتها أقرت توزيع 15 % نقداً وانتخب مجلس الإدارة النفيسي: 7.2 ملايين دينار أرباح «الصالحية العقارية» في 2009 وربحية السهم 19 فلساً

إبراهيم الناصر

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الصالحية العقارية غازي فهد النفيسي أن استمرار التداعيات السلبية للآزمة المالية والاقتصادية العالمية على المستويين المحلي والدولي لجميع القطاعات لسنة 2009 قد أدى إلى وضع الشركة لخطة إستراتيجية لمواجهة الآزمة الاقتصادية. وأوضح النفيسي خلال انعقاد الجمعية العمومية العادية وغير العادية للشركة أمس بنسبة حضور بلغت 87.5 % أن هذه الخطة ساهمت بالحفاظ على جميع الأصول التي تمتلكها الشركة، والتي لم تتعرض للتآكل أو البيع بأي شكل من الأشكال. مما ساهم بتعزيز ثبات مستوى التشغيل لعقارات الشركة والذي لم يتعرض للانخفاض خلال السنة الحالية 2009. وبالتالي توافرت للشركة السيولة اللازمة لدعم قطاعاتها التشغيلية والإبقاء بجميع التزاماتها وعلى رأسها ما يتعلق بتسديد القروض المطلوبة منها على أن يتم توزيع الجاهات مما انعكس بدوره على تعزيز الثقة المتبادلة بين الشركة والجهات المعنية.

وعن بيانات الشركة المالية كشف النفيسي عن تحقيق «الصالحية العقارية» ربحاً مقداره 7.2 ملايين دينار كويتي أي بربحية بلغت 19 فلساً للسهم الواحد لسنة 2009 مقارنة مع خسارة مقدارها 35.5 مليون دينار كويتي بخسارة 90 فلساً للسهم عن العام الماضي أي بنمو مقداره 120 %، وبلغ إجمالي موجودات الشركة 262 مليون دينار بالمقارنة مع 264 مليون دينار للعام الماضي، أي بانخفاض بلغت نسبته 0.63 %.

كما انخفضت المطلوبات من 146 مليون دينار للعام الماضي بالمقارنة مع 128 مليون دينار للعام الحالي أي بانخفاض مقداره 18 مليون دينار وما تعادل نسبته 12.4 %، وارتفعت حقوق المساهمين من 106 ملايين دينار عن العام الماضي إلى 121 مليون دينار للعام الحالي أي بزيادة مقدارها 15 %.

العديد من العوامل الإيجابية لصالح المشروع تمثلت بالمبادرات التي طرحته من مؤسسات الدولة ذات العلاقة للتميز بين المشاريع حسب نوعيتها وتصنيفها بمشاريع ذات العلاقة ومشاريع أخرى خدمية ليست ذات صلة بمشروعات «البناء والتشغيل والتحويل» وهو ما يؤمن بأن مشروع العاصمة يندرج تحت تصنيفه. وتحدث النفيسي عن الاستثمارات العقارية للشركة في إنجلترا والمملكة المتحدة وألمانيا. وفي الختام، وافقت الجمعية على جميع البنود الواردة في جدول الأعمال والتي من أهمها الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 15 % (15 فلساً لكل سهم) على مساهمي الشركة المسجلين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009، كما وافقت على زيادة رأس مال الشركة من 39,9 مليون دينار إلى 40,59 مليون أي بزيادة رأس المال بعدد 6,704,052 سهماً وتخصيصهم لنظام خيار شراء الأسهم للموظفين. كما تمت الموافقة على تعديل نظام خيار شراء الأسهم للموظفين الذي تم تطبيقه سابقاً. وتنازل المساهمين الحاليين عن حقهم في الأولوية في الاكتتاب في هذه الزيادة تطبيقاً لنظام خيار شراء الأسهم للموظفين، وتحويل كامل مبلغ الاحتياطي العام للأرباح المرحلة، كما تمت الموافقة على تخصيص جزء من الأرباح لتوزيعها كحقوق عقدية بحدود مائة ألف دينار كويتي، ووافقت على تجديد تفويض مجلس الإدارة بشراء 10 % من أسهم الشركة. وتوفض مجلس الإدارة بالاتقراض من خلال إصدار سندات.

وتمت الموافقة أيضاً على تخفيض عدد أعضاء مجلس الإدارة من تسعة أعضاء إلى ثمانية أعضاء. وتم انتخاب مجلس إدارة للشركة لفترة الثلاث سنوات القادمة وهم غازي فهد النفيسي، فيصل عبد المحسن الخترش، أنور عبد العزيز العمصبي، يوسف عيسى العثمان، أحمد فيصل الزرين، عبد العزيز غازي النفيسي، مرووق فبحان الطيربي، عبد الرحمن عبد العزيز البابطين.

مليون دينار ما تعادل نسبته 14.2 %، وأضاف أن إيرادات الشركة التشغيلية حافظت على ثبات مستواها حيث بلغت 44.1 مليون دينار للعام الماضي و44.2 مليون دينار للعام الحالي، وكناتجية للنمو الإيجابي بحقوق الملاك بنسبة 14.2 % فقد ارتفعت القيمة الدفترية للسهم لتبلغ 311 فلساً، مع الأخذ بعين الاعتبار أن جميع البيانات المالية السابقة تم تسجيلها حسب التكلفة التاريخية والمبنية على البيانات المالية لسنة 2009.

وكشف النفيسي بأن القيمة السوقية الفعلية لأصول الشركة والتي تم تقييمها من قبل مقيمين مهنيين محليين وخارجيين في نهاية سنة 2009 فقد بلغت قيمتها 626 مليون دينار كويتي وبحقوق ملكية تبلغ 382 مليون دينار كويتي لترتفع بذلك القيمة الدفترية للسهم إلى 981 فلساً للسهم الواحد.

مشروع العاصمة

وفيما يتعلق بمشروع العاصمة العقارية أوضح النفيسي بأن مشروع العاصمة والذي يعتبر من المشاريع الحيوية والضخمة حيث تمتلك فيه شركة الصالحية العقارية حصة نسبتها 50 % من الشركة المألكة للمشروع وهي شركة العاصمة العقارية. وقد تعرض المشروع للعديد من العقوبات والعقبات والإجراءات البيروقراطية والتي بدورها ساهمت بوضع العصا بعجلة المشروع في أغلب مراحله. والشركة لم تال جهداً في سبيل إيجاد الحل المناسب والأفضل للحصول على كافة الموافقات اللازمة لعقد أملاك الدولة لتتمكن من استكمال إنجاز المشروع والذي كان مقرراً إنشاؤه بمراحل سابقة حيث تولدت معضلة اختلاف الفاهيم المتعلقة بطبيعة المشروع ومدى صلته بمشروعات «البناء والتشغيل والتحويل» مما تسبب بسوء فهم مع إدارة أملاك الدولة نتج عنه بالتالي تأخير بإبرام العقد الرسمي. وأكمل حديثه قائلاً: وقد برزت في الفترة الأخيرة

الأمير: 4.12 ملايين دينار أرباح «الخليج القابضة» لعام 2009

الشركة، لتكون واحدة من أقوى وأنجح المؤسسات الاستثمارية في المنطقة، وأضاف الأمير. نحن نضع إدراج أسهم الشركة في بورصة الكويت قيد أهدافنا الرئيسية في 2010، تماشياً مع رؤيتنا طويلة الأمد للحلول إلى شركة قابضة إقليمية مؤثرة. وقد قطعنا شوطاً كبيراً مع مستشارنا للإدراج شركة كاب كورب في استفتاء جميع شروط الإدراج، وتزويد البورصة كل ما يلزم لهذه العملية، ونحن الآن في صدد معرفة رد البورصة حيال ذلك، وحوصل توقعاته عن العام 2010، قال الأمير أن إطلاقاً لجداً بخطى ثابتة، وهي قادرة على مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، والتمسك بوتيرة الربحية المتوقعة للشركة، لاسيما بتكاتف الجميع نحو تحقيق النجاحات والاستمرارية.

فريق إداري تنفيذي متميز حرص على نمو، واستمرارية الشركة، وأوضح أن تمسك الشركة بتنفيذ إستراتيجياتها الطموحة، من خلال مشروعاتها المتنوعة في مملكة البحرين، والمغرب، على حد سواء، يؤكد لمستثمرين وعملائها أهمية تحقيق أهداف الشركة، من خلال إدارة مشاريعها من جهة استكمالها، طبقاً للخطة الزمنية الموضوعية في هذا الشأن، وأضاف الأمير قائلاً: إن تحقيق شركة الخليج القابضة نتائج مالية إيجابية مجزية، على مدى الأربعة الأعوام المتتالية، يؤكد نجاح خطط عملنا في الاستثمار في الأسواق، في ظل الإضرابات والصعوبات الاقتصادية في الأسواق المحلية، والتي واجهتها أسواق المال العالمية، والتي بدأت مرحلة التعافي، وهو الأمر الذي سيحقق عائدات إيجابية لساهمينا، ومستثمريننا تكرر، بدورها، ثققتهم في

حققت شركة الخليج القابضة أرباحاً صافية، وصلت إلى 4.115 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل نحو 14.205 مليون دولار أمريكي عن السنة المالية 2009، بواقع ربحية السهم الواحد بنحو 4.86 فلس، كما وصل إجمالي حقوق المساهمين إلى 102.58 مليون دينار كويتي، وهو ما يؤكد متانة وسلامة وضع الشركة، رغم استمرار تبعات الأزمة المالية العالمية، التي هزت الاقتصاد العالمي.

وفي ضوء البرامج والخطط التوسعية للشركة، فقد أوصى مجلس إدارة الشركة بعدم توزيع أرباح للعام 2009

وفي الختام، فنتيجة لممارسات الشركة المذكورة أعلاه وخبراتها الواسعة التي تزيد عن أربعة عقود وإلى التوسع المتنوع والمدروس في العديد من القطاعات، فقد حافظت الشركة على مركزها المالي الجيد والذي يظهر بشكل واضح وجلي من خلال النتائج الإيجابية للعام 2009 المذكورة أعلاه.



شركة مركز سلطان تعلن نتائج مالية جيدة للعام 2009

أعلنت شركة مركز سلطان اليوم تحسن في ربحية العام 2009 بحيث بلغ صافي الربح 3,790,779 دينار كويتي، كما بلغت ربحية السهم 6,769 فلس للسهم الواحد.

ازدادت الأرباح الصافية من العام 2009 بنسبة 170٪ لتبلغ 3,8 مليون دينار كويتي، كما ازدادت ربحية السهم بنسبة 170٪ لتبلغ 6,769 فلس للسهم الواحد مقارنة مع العام 2008.

ازدادت الإيرادات في العام 2009 بنسبة 15٪ لتبلغ 305 مليون دينار كويتي مقارنة مع العام 2008، وبالمثل فإن إجمالي الإيرادات التشغيلية إزداد بنسبة 16٪ عن العام 2008.

انخفض إجمالي الدينونية بنسبة 5,3٪ أو ما يعادل 8 مليون دينار كويتي، كما انخفضت المصاريف التمويلية بنسبة 10٪ أو ما يعادل 0,8 مليون دينار كويتي مقارنة مع 2008.

(الكويت - 14 أبريل 2010)

الأداء المالي للعام 2009

لقد ساهم تركيز إدارة الشركة على تحسين الربحية والسيولة النقدية إلى تحقيق أرباح بمقدار 3,8 مليون دينار كويتي، أي بزيادة مقدارها 170٪ بالمقارنة مع العام 2008. كما أن ربحية السهم الواحد بلغت 6,769 فلس، بالمقارنة مع خسارة العام 2008 (9,04) فلس للسهم الواحد.

ازدادت الإيرادات بنسبة 15٪ لتبلغ 305 مليون دينار كويتي مقارنة مع العام 2008. وكذلك ازدادت مجمل الإيرادات بنسبة 16٪ أو ما يعادل 43 مليون دينار كويتي ليبلغ 313 مليون دينار كويتي مقارنة مع العام 2008.

تستمر إدارة شركة مركز سلطان في إظهار ميزانية مالية جيدة بزيادة في إجمالي الموجودات بنسبة 4,4٪ أو ما يعادل 14,5 مليون دينار كويتي.

علاوة على ذلك، فقد انخفض إجمالي الدينونية بنسبة 5,3٪ أو ما يعادل 0,8 مليون دينار كويتي وانخفضت المصاريف التمويلية بنسبة 10٪ أو ما يعادل 0,8 مليون دينار كويتي مقارنة مع العام 2008.

وقد أكد السيد أيمن سلطان رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بأن الزيادة في الإيرادات ومجمل الأرباح هي نتيجة التوسعات والنمو في النشاط التشغيلي للشركة. ومع أن اتباع سياسات مالية محافظة في معالجة الاستثمارات والمخصصات ليس له أثر على السيولة النقدية للشركة، إلا أنه له الأثر البالغ على ربحية الشركة في هذا العام.

وبالتعليق على مستقبل الشركة في العام الحالي 2010، فقد أكد السيد أيمن سلطان بأن إدارة الشركة ملتزمة بتحسين ربحية الأنشطة التشغيلية الحالية من خلال العديد من المبادرات اللازمة.

بالإضافة إلى ماسبق، فإن الشركة مستمرة في برنامجها التوسعي من خلال افتتاح 9 أفرع جديدة خلال العام الحالي 2010 متضمنة أول فرع للشركة في مملكة البحرين مما يجعل عدد أفرع الشركة 65 فرع في المنطقة

وقد أضاف السيد أيمن سلطان بأنه قد تم افتتاح 3 أفرع من الأفرع التسعة المخططة للعام الحالي وهو بمثابة تأكيد بالالتزام الشركة ببرنامجها وخطتها التوسعية.

بالإضافة لما سبق ذكره، فإن الشركة تخطط لإفتتاح 7 مطاعم جديدة إضافة إلى خطط توسعية في أنشطتها التشغيلية المختلفة الأخرى، فقد نجحت الشركة خلال العام 2009 في الحصول على عدد من المناقصات الهامة مع عدد من الوزارات والشركات الخاصة في قطاعي الاتصالات والخدمات والأجهزة الأمنية.

وفي ضوء البرامج والخطط التوسعية للشركة، فقد أوصى مجلس إدارة الشركة بعدم توزيع أرباح للعام 2009

وفي الختام، فنتيجة لممارسات الشركة المذكورة أعلاه وخبراتها الواسعة التي تزيد عن أربعة عقود وإلى التوسع المتنوع والمدروس في العديد من القطاعات، فقد حافظت الشركة على مركزها المالي الجيد والذي يظهر بشكل واضح وجلي من خلال النتائج الإيجابية للعام 2009 المذكورة أعلاه.